الأمم المتحدة

A/RES/57/7

Distr.: General
20 November 2002

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٤١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/57/468/Add.1)]

٥٧/٧ - الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ٤٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٩/١٤٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن البرنامج الجديد، وإلى القرار ٥١/٣٢ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد، والقرار ٥٥/٢١٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أعادت فيه تأكيد قرارها بإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد في عام ٢٠٠٢،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٦/٢١٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي أنشأت بموجبه اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية بغية إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد والمبادرات المتصلة به، استنادا إلى تقرير الأمين العام عن التقييم المستقل عالي الجودة، فضلا عن المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والقرار ٥٦/٥٠٨ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الذي قررت فيه أن تعقد اللجنة المخصصة دورتها الموضوعية لمدة ثلاثة أيام عمل من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٥٦/٥١١ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ الذي قررت فيه تنظيم الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[(١)]،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة[(٢)]،

---

(١) A/57/304، المرفق.

وإذ تدرك الصلة بين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، الذي التزم فيه المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وضرورة تحقيق أهداف التنمية المتفق عليه دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تضع في اعتبارها برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٤]، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٥]، وإعلان الدوحة الوزاري[٦]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[٧]، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٨]،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٩]،

وإذ تلاحظ مع الارتياح المساهمة المقدمة من فرادى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لعمل اللجنة المخصصة،

وإذ تلاحظ أيضا مع الارتياح أن مجموعة الثمانية كرست في اجتماع قمتها، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في كنانسكس، كندا، جزءا من مداولاتها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أفضت إلى اعتماد خطة عمل مجموعة الثمانية من أجل أفريقيا،

أولا

الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[١٠]، لا سيما الدروس المستفادة بشأن البرنامج الجديد، فضلا عن التوصيات والمقترحات بشأن طرائق اشتراك الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١]؛

٢ - **تحيط علما** بتقرير التقييم المستقل بشأن البرنامج الجديد[١١]؛

---

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفقرة ٢٩.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

(٤) A/CONF.191/11.

(٥) القرار دإ-٢٦/٢، المرفق.

(٦) A/C.2/56/7، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) انظر A/57/468 و Add.1.

(١٠) A/57/156 و Corr.1.

٣ - **تعرب عن خيبة أملها** للتقدم المحدود الذي أحرز في تحقيق أهداف البرنامج الجديد؛

٤ - **تقرر** إنهاء برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وتؤيد توصية الأمين العام بأن تصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكما قرر ذلك مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته العادية السابعة والثلاثين، المعقودة في لوساكا في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، الإطار الذي ينبغي أن يركز المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، جهوده فيه من أجل تنمية أفريقيا؛

ثانيا

دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥ - **ترحب** بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها برنامجا للاتحاد الأفريقي يجسد رؤية جميع حكومات أفريقيا وشعوبها والتزامها بالسلام والتنمية؛

٦ - **تؤكد من جديد التزامها** بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٢] الذي اعتمدته الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة، وتحيط علما بالمداولات التي تمت في هذه المناسبة[١٣]؛

٧ - **تحث** المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تنظيم الدعم للبلدان الأفريقية وفقا لمبادئ وأهداف وأولويات الشراكة الجديدة بروح شراكة جديدة؛

٨ - **تعترف** بأهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ الشراكة الجديدة وتشجعها بقوة على ذلك؛

ثالثا

الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان والمنظمات الأفريقية

٩ - **ترحب** بالتزام البلدان الأفريقية إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في سياساتها الوطنية وأطر التخطيط الإنمائي الوطني والمحافظة على الملكية الكاملة لتلك السياسات والأطر والقيام بدور قيادي في تطويرها واستخدامها، وتعبئة الموارد المحلية لدعم الشراكة الجديدة؛

١٠ - **ترحب أيضا** بالتزام البلدان الأفريقية بالسلام، والأمن، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والإدارة الاقتصادية السليمة، فضلا عن التزامها باتخاذ تدابير ملموسة من أجل تعزيز آليات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها على النحو المنصوص عليه في الشراكة الجديدة، كأساس ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، وترحب في هذا السياق بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل مواصلة تطوير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي تشكل سمة هامة وابتكارية في الشراكة الجديدة؛

---

(١١) A/AC.251/9.

(١٢) انظر القرار ٢/٥٧.

(١٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الجلسات العامة، الجلستان ١٠ و١١ (A/57/PV.10 و١١)، والتصويب.

١١ - **تعترف** بأهمية إنشاء مراكز اتصال وطنية للشراكة الجديدة ضمن الهياكل الحكومية في البلدان الأفريقية، تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ الشراكة الجديدة على الصعيد الوطني، وتقوم بدور جهة وديعة للمعلومات وتعزيز استجابة فرادى البلدان بصورة منسقة للشراكة الجديدة؛

١٢ - **تؤكد** الحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي من أجل التنفيذ الفعال للشراكة الجديدة من جميع جوانبها، وضرورة رصد الموارد اللازمة لذلك؛

١٣ - **تشجع** مواصلة إدماج أولويات وأهداف الشراكة الجديدة في برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا وسائر الهياكل والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية فضلا عن البرامج التي هي لصالح أقل البلدان نموا في أفريقيا؛

١٤ - **تشجع أيضا** الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بالشراكة الجديدة وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في أفريقيا، لا سيما الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية فضلا عن المنظمات الأهلية، في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

١٥ - **ترحب** بالتزام البلدان الأفريقية بتشجيع وتعزيز دور المرأة الأفريقية في جميع جوانب تنفيذ الشراكة الجديدة وفي تحقيق أهدافها؛

رابعا

الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي

١٦ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ونسبتها ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي على أن تفعل ذلك، على نحو ما تم الاتفاق عليه على الصعيد الدولي، وأن تنفذ فعلا تعهدها المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، كما ورد في الفقرة ٨٣ من برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠[٤] لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وأن تخصص حصة هامة من هذه المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية؛ وتشجع البلدان النامية على الاستفادة من التقدم المحرز في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال من أجل بلوغ الأهداف والمقاصد الإنمائية؛ وتؤكد أهمية إجراء دراسة للسبل والأطر الزمنية لغرض تحقيق هذه الأهداف والمقاصد؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة إلى إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك من خلال إلغاء الديون والترتيبات الأخرى، وتشدد أيضا، في هذا الصدد، على الحاجة إلى استكشاف الآليات الإبداعية الكفيلة بمعالجة مشكلة الديون في البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض والمتوسط معالجة شاملة، مع مراعاة أن تخفيف عبء الديون الخارجية يمكن أن يفرج عن موارد يمكن استخدامها في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بنجاح، ومع الأخذ في الاعتبار المبادرات التي اتخذت لخفض حجم الديون المعلقة والحاجة إلى تنفيذ تدابير تخفيف الديون بخطى حثيثة ومتسارعة، بما في ذلك في إطار نادي باريس ونادي لندن وغيرهما من المنتديات المعنية؛

١٨ - **تدرك** الدور الأساسي للتجارة بوصفها محرك التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتدعو في هذا الشأن إلى تحسين سبل وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق في إطار إعلان الدوحة الوزاري[٥]، ودون المساس بنتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وكذلك في إطار اتفاقات المعاملة التفضيلية وغير التفضيلية، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها، بما في ذلك عن طريق إزالة القيود المتعلقة بجانب العرض وتشجيع التنويع، وهما أمران أساسيان لتمكينها من الاستفادة من هذه الفرص بصورة كاملة، آخذة في الحسبان ضرورة إتاحة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

١٩ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تعمل على تحقيق هدف تأمين وصول كافة صادرات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون فرض رسوم أو حصص عليها، كما ينص على ذلك برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، أن تفعل ذلك؛

٢٠ - **تهيب أيضا** بالبلدان المتقدمة النمو أن تشجع قطاعاتها الخاصة على الاستثمار في أفريقيا وتيسر لها ذلك، ومساعدة البلدان الأفريقية على جذب الاستثمارات وتشجيع السياسات الكفيلة بجذب الاستثمارات، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا اللازمة للبلدان الأفريقية بشروط مشجعة، بما فيها شروط ميسرة وتفضيلية، يتفق عليها الطرفان، ومساعدتها على بناء القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتفق مع أولوياتها وأهدافها؛

٢١ - **تهيب كذلك** بالبلدان المتقدمة النمو توجيه الموارد المالية والتقنية وأنواع الموارد الأخرى نحو تحقيق أولويات الشراكة الجديدة، وخاصة تنمية الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الصحية، والتعليم، والماء والزراعة، وفقا للأولويات التي يحددها كل بلد أفريقي، واستكشاف السبل لإيجاد مصادر تمويل جديدة مبتكرة عامة وخاصة لأغراض التنمية، بشرط ألا تثقل تلك المصادر كاهل البلدان النامية بصورة مفرطة، خصوصا في أفريقيا، ونحيط علما في هذا الصدد بالاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية؛

٢٢ - **تدرك** أهمية التعاون في ما بين بلدان الجنوب وما يمكن أن يساهم به في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع في هذا الصدد الشركاء الآخرين على دعم هذا النوع من التعاون، بما في ذلك من خلال، عند الاقتضاء، التعاون الثلاثي، وترى أنه لا ينبغي اعتبار التعاون في ما بين بلدان الجنوب بديلا عن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو، بل مكملا له؛

٢٣ - **تهيب** بالقطاع الخاص والمجتمع المدني خارج أفريقيا المشاركة والمساهمة في تنفيذ الشراكة الجديدة من جميع جوانبها، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص؛

٢٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، ضمن ولايات كل مؤسسة من مؤسساتها، مواءمة أنشطتها في أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة، تماشيا مع الأولويات التي يحددها كل بلد أفريقي، وتحث على زيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض؛

٢٥ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال الدعوة وأنشطتها الإعلامية دعما لتنمية أفريقيا؛

٢٦ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على أن تعزز، عند تنسيق أنشطتها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، استجابة منسقة، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع المانحين الثنائيين على تنفيذ الشراكة الجديدة تلبية لاحتياجات كل بلد على حدة ضمن الإطار الأوسع لهذه الشراكة؛

٢٧ - **ترحب** بالإجراءات التي تنفذ بالفعل على الصعيد الإقليمي لتنظيم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجموعات مواضيعية تشمل المجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة، وتحث في هذا الصدد على تعزيز هذه العملية كوسيلة لتعزيز الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة؛

٢٨ - **تهيب** بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل تعزيز آلياتها الحالية للتنسيق والبرمجة، لا سيما التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم للبلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة ودعما للاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من وطأة الفقر، وخاصة الورقات الاستراتيجية لتخفيف وطأة الفقر، حسب الاقتضاء؛

٢٩ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على أن تتعاون بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية، لضمان تنفيذ برامج الشراكة الجديدة وأولوياتها؛

٣٠ - **تشجع** الجهود التي تبذلها حاليا منظومة الأمم المتحدة لزيادة تعزيز عملية تبسيط ومواءمة إجراءاتها الخاصة بالتخطيط والبرمجة وتسديد التكاليف والإبلاغ على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي من أجل التخفيف من العبء الذي يثقل قدرات البلدان الأفريقية المحدودة؛

٣١ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة المساعدة على تنفيذ الشراكة الجديدة من خلال تقديم الدعم المتواصل لجهود البلدان الأفريقية في مجالي بناء القدرات البشرية والمؤسسية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وحشد الموارد المالية؛

٣٢ - **تطلب** إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تكفل اتساق دعمها لأفريقيا مع الشراكة الجديدة؛

٣٣ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي ومجلس السلام والأمن التابع له والأجهزة الأفريقية الأخرى في ما تبذله من جهود من أجل تسوية الصراعات ومنع نشوبها على المستوى دون الإقليمي والقاري بغية ضمان أساس متين لتنفيذ الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد بإنشاء الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وكذلك إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٣٤ - **تلاحظ** قرار الأمين العام إسناد المسؤولية إلى مستشاره الخاص في أفريقيا عن تنسيق وتوجيه عملية إعداد تقارير الأمانة العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بأفريقيا، وتلاحظ قرار تحويل موارد مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا إلى مستشاره؛

٣٥ - **تشدد** على الحاجة إلى إنشاء هيكل في الأمانة العامة في نيويورك على مستوى مناسب، يتولى استعراض دعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشراكة الجديدة وتقديم تقرير عن ذلك وعن التنفيذ المنسق لنتائج اجتماعات مؤتمرات القمة والمؤتمرات ذات الصلة بأفريقيا، فضلا عن تنسيق أنشطة الدعوة على الصعيد العالمي دعما للشراكة الجديدة، وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات عن تنظيم هذا الهيكل في إطار مقترحاته المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

٣٦ - **تدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في كيفية دعم أهداف هذا القرار، تمشيا ودور التنسيق الذي يضطلع به على صعيد المنظومة؛

٣٧ - **تقرر** إدراج بند واحد وشامل عن تنمية أفريقيا بعنوان ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي'' في جدول الأعمال السنوي للجمعية العامة، اعتبارا من دورتها الثامنة والخمسين، وتشجع الجهود المبذولة حاليا من أجل تجميع البنود المرتبطة بتنمية أفريقيا؛

٣٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم التقرير الموحد الأول عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين على أساس مساهمة الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الجلسة العامة ٤٣

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢